في باب الابتداء والرضي وقيل لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان الا
قوى وهذا لا يفيد الامتناع ونحو ضربت مزيدا الامير المصدر باعمال المصدر
يجوز لان تسميته بالمطلق مجاز كذا في الرضي الا لو كان المطلق
بدلا عن فعله المحذوف وجوبا استثناء مفرغ من الظروف
المحذوف ولو للمصدرية تقديره لان العمل لفعله في موضع
او وقت الام وضع او وقت ان كان بدلا فان فيه اختلافا فعند
السيرافي العمل للفعل المقدر وعند سيبويه للمصدر لقيامه
مقام الفعل لا المصدرية واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف
العامل فعلى كالمذهبين يجوز تقديم المعمول كذا في الرضي ولب
الاباب فوجه الوجهان واحدا ووجهان كما توهم ومعمولا المصدر
يتقدم عليه لوظرفا نحو قوله تع ولا تأخذكم بهما رأفة فلما بلغ
معه السعي لان المانع تأويله بان مع الفعل فان معمول الصلة
لا يتقدم على الموصول وليس للمؤول بشئ في حكمه من كل وجه
مع ان الظرف كالمجمع للعامل لملابسة اليه في الاغلب
فيدخل فيها لا يدخل الاجانب وانه معمول ضعف بكفيه رائحة
الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله ع ما انت بتغنه ربك
بمجنون هذا ما اختاره الرضي والمجهور منعوه مطلقا وقدر

والعامل

والعامل فيما ذكر من الاربعة ونحوها ولا يضمر فيه نائب الفاعل اذ
لا يقع الاضمار في المصدر بان يستتر فيه مرفوعه كالفعل والصفة
بخلاف ضربي في بداءة ذلك لان النسبة الى المرفوع مأخوذة
في وضعها فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فانما وضع
نظرا في وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام فاقتضاؤه للمرفوع
عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى الامر المحكم وقيل لو اضمر في مفرد المصدر
لاضمر في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين وانما في الفعل والجعان الى الفاعل وكذا في الصفة
بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا وفيه بحث
انا اولا فانما تمنع صحة القياس لوجود المانع على زعمهم
في المقيس فكان الفعل واما نانيا فانه لا يجري في التأكيد
فلو قيل نقيس فقد عرف حاله واما نالثا فانهم وجدوا
ان اراد والاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل والكلام في الاستتار
وان اراد والابد من علامة في استتار ضمير المثنى والجمع ولما
اخذ في الصفة اكتفي بتثنيتها وجمعها فلم يلزم الاجتماع
بخلاف المصدر بمنع لزومها والسند الظرف واسم
الفعل وقول من قال ان الاضمار فيهما تسامح لقيامهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)